توقعات بجلسات ضعيفة التداول خلال الأسبوع الأول

البورصة: سيناريو الهدوء يعود في رمضان

- العيون على نتائج الربع الثاني لعدد من الشركات القيادية
- السيولة لن تتجاوز حاجز الـ30 مليون دينار

البورصة في رمضان مختلفة

توقعات إيجابية

- أداء جيد لشركات رخيصة وبانتظار المفاجآت
- المضاربون يستهدفون الشركات الرخيصة

كتب المحرر الاقتصادي

دخل أمس سوق الكويت أولى جلسات شهر رمضان وسط أجواء هادئة خاصة في الأسبوع الأول من الشهر الكريم، وربما يتغير الوضع الكريم بعد هذا الأسبوع ما لم تحدث تطورات سلبية.

ويتوقع المراقبون ألا يشهد السوق علميات انخفاض حادة خلال الشهر الكريم، بل سيكون متوازناً ومعتدلا.

وأكد المراقبون ان سوق الكويت شهد تباينا في الأداء خلال تعاملات الاسبوع الماضي في وقت كان التعويل اكثر على حدوث انتعاش نسبي وصعود للأسعار في غالبية الجلسات خصوصا مع اطلاق مستثمرين ومضاربين موجة شراء جديدة في بداية الربع الثالث.

وأضاف المراقبون: ان البورصة أغلقت تداولات نهاية الأسبوع على ارتفاع في مؤشراتها الثلاثة بواقع 0.12 نقطة للمؤشر الوزني والسعري 29.7 نقطة و«كويت 15» بواقع 2.44 نقطة.

ومضى المراقبون: ان المؤشر شهد بعض النشاط قياسا بجلسات الاسبوع قبل الماضي بسبب تعديل المستثمرين محافظهم في نهاية الربع وفتح مديري الاصول مراكز جديدة في مستهل النصف الثاني من السنة وتزامنا مع توقعات الأرباح للشركات المدرجة عن الربع الثاني من العام 2013 واتمام تسويات لبعض المديونيات.

وزاد المراقبون: ان تعاملات الاسبوع الماضي شهدت زيادة مؤثرة في حضور صناع السوق رغم ارتفاعات بعض الاسهم القيادية»، ولاحظنا في منتصف الاسبوع الماضي عودة الأسهم الثقيلة الى الواجهة مجددا حيث استحوذ مؤشر «كويت 15» على أكثر من 36 في المئة من السيولة المتداولة «6.12 ملايين دينار من أصل 35 مليونا لعموم السوق» الا ان شح السيولة في الصيف وقرب شهر رمضان ربما يشكلان أمرا جيدا يحول دون تذبذبات حادة.

واعتبر المراقبون قيم تداولات الاسبوع الماضي لا تزال غير مشجعة مقارنة بالجلسات السابقة مع عزوف كثير من المستثمرين واستمرار النشاط المضاربي وموجة التصحيح تزامنا مع دخول الصيف وشهر رمضان متوقعا ان يتمثل المحفز الرئيسي للسوق خلال الفترة القريبة المقبلة في نتائج الربع الثاني من العام التي ينتظر اعلانها هذا الأسبوع.

واشار التقرير الى ان السوق الكويتي شأنه في ذلك شأن الاسواق الخليجية كان افضل حالا من الكثير من الاسواق «رغم ادائه السلبي في بعض التعاملات» مستفيدا من الأساسيات القوية في المنطقة التي ما زالت جاذبة للمستثمرين وأولها الاستقرار السياسي.

وتوقع حدوث اقبال عام على السوق الكويتي في الفترة القريبة وحدوث بعض الاستقرار والتحسن خصوصا مع انطلاق قطار البيانات المالية الفصلية للربع الثاني وبدعم من ارتفاع أسعار النفط.

- توقعات بانتعاش جديد للسوق ولا خوف من التراجعات
- زمن التصحيح العنيف انتهى ولن يتكرر قريباً

أقل سعر وصل إليه منذ 2010

خبراء: الذهب يحقق أسوأ هبوط

قال خبراء ان الذهب انهى الربع الثاني من العام الحالي بأسوأ نتائج فصلية له منذ عام 1968 حيث حقق هبوط تجاوز الـ22 في الميه وهبط الى مستوى 1180 دولارا يوم الجمعة وهو اقل سعر حققه منذ اغسطس 2010 ولا زالت التوقعات تصب في قناة هابطة قد يصل مداها الى 1100 دولار رغم تصحيح الذهب بالصعود بنسبة 1 في المئة لينهي تداولاته عند مستوى 1225 دولارا بعدما واصل هبوطه الاسبوع الماضي بحدة اكبر وابتعد بقيمة 58 دولار عن بداية تداولاته وكان بالامكان ان نرى الذهب يقترب من مستو 1150 دولارا لولا النتائج المتضاربة من الاسواق الامريكية والتي فاقت سلبيتها ايجابيتها والتى اثرت بشدة على قوة الدولار وحدت من استمرار ارتفاعاته والتقطت اسواق المعادن الثمينة انفاسها باستقرار الذهب فوق مستوى 1225 دولارا مع نهاية الربع الثانى لعله يكون بداية تفاول ارتفاعات الربع الثالث الذي اعتاد الذهب فيه على الارتفاع كل عام مثلما حدث فى سبتمبر 2011 عندما وصل الى 1921 دولارا للاونصة وقد تكون الرؤية على المدى القصير غير واضحة فكما ان البعض يتوقع استمرار هبوط اسعار الذهب والاتجاه نحو مزيدا من الهبوط ومبرراتهم فى ذلك استمرار التحسن فى الاقتصاد الامريكي وارتفاع قيمة الدولار ولكن على الجانب الاخر هناك من يتوقع استمرار صحوة ارتفاع اسعار الذهب التى بدأت نهار الجمعة والارتفاعات المحققة ليست عمليات تصحيح وانما عودة الطلب الفعلى على الذهب والكثير فضل دخول قطار المعادن الثمينة من المحطات الحالية ليقين لدى الجميع ان الذهب عاجلا او اجلا سوف يعود لمستوى 1300 دولار على اقل تقدير خلال الربع الثالث.

واضافوا: تبدو العلاقة العكسية واضحة جدا بين الذهب والدولار حيث دائما نجد الذهب يستعيد جزء من ارتفاعاته مع كل تدهور فى قيمة الدولار واصبحت مخاوف إيقاف التيسير الكمي على الذهب ارقام حقيقة بالرغم من عدم البدء الفعلى فى اى قرارات تخفيض والرهان فى الايام القادمة على رفع اسعار الفائدة للبنوك المركزية ومعها قد يكون استقرار الدولار علامة لاستقرار الذهب والفضة تمثل حصان الرهان لاغلب المستثمرين لانها تحقق عوائد على المدى القصير تفوق باقى المعادن الثمينة وعادت الفضة صعودا بنسبة 4 في الميه قبل اغلاق تداولات نهاية الاسبوع لتقفل عند مستوى 19.46 دولارا بعد ان هبطت الى ادنى مستوى لها منذ ثلاث سنوات وتستهدف الفترة في الفترة القادمة الاستقرار فوق مستوى 20 دولارا للاونصة وبعدها تكون مستويات قريبة من 22 دولارا للاونصة.

وتابعوا لم تكن باقى المعادن الثمينة اكثر حظا من الذهب حيث خضعت لمزيدا من الهبوط لتحقيق ارقام لم تشهدها منذ سنوات واغلق البلاتنيوم عل مستوى 1338 دولارا بهبوط قدره 18 دولارا عن تداولات بداية الاسبوع وبالمثل فقط البلاديوم 12 دولارا عن بداية تداولاته عندما اغلق على مستوى 660 دولار.

ظهر طلب شديد على الحلي والمشغولات الذهبية خلال الاسبوع الماضي وظهر انتعاش فى مبيعات الصاغة ونتوقع ان يستمر هذا الانتعاش سواء على المشغولات الذهبية او الذهب الخام والسبائك وهبوط كليو الذهب دون مستوى 11 الف دينار جعل الكل يسارع بشراء الذهب الخام والاستثمار فى المعدن الثمين واصبح الطلب المحلى يفوق العرض مما دفع الكثير الى التسكير بالاسعار الحالية وترحيل مواعيد التسليم لحين توفر المعدن بالاسوق.

سوق الذهب غير مستقر

السعودية والإمارات تستحوذان على 97 في المئة من رأس المال المطروح بالشرق الأوسط

تقرير: زيادة أنشطة الاكتتاب تدعم النظرة المتفائلة تجاه أسواق الأسهم الخليجية

- توقعات بانتعاش لأسواق دول مجلس التعاون خلال الفترة المقبلة
- استمرار النمو الاقتصادي والاستثمار في القطاعات غير النفطية

أداء السندات الخليجية

- بعض الأسواق معرضة لـ«نوبات هبوط طارئة»
- البيئة الإجمالية للعام 2013 مشجعة وتدعم النمو في الاكتتاب

توقع تقرير اقتصادي متخصص أن تواصل أسواق الأسهم الخليجية اتجاهها التصاعدي خلال النصف الثاني من العام 2013 على ضوء الزخم القوي الذي شهده النصف الأول.

ويرى التقرير أنه من المتوقع أيضا أن تشهد أسواق الإمارات وقطر مزيدا من اهتمام المستثمرين الأجانب لا سيما بعد ترقيتهما إلى درجة الأسواق الناشئة من قبل مؤشر مورغان ستانلي.

وبحسب تقرير ألبن كابيتال فإن الإصلاحات والنمو الاقتصادي الصحي والاستثمار في القطاعات غير النفطية وتحقيق الاستقرار في أسعار النفط والانتعاش في القطاع العقاري سوف يستمر، إضافة إلى تحقيق الشركات لمستويات أرباح أفضل والتقييمات المقنعة.

وحول الاستقرار في أسعار النفط وارتفاع الإنفاق الحكومي فمن المرجح أن يؤدي الاستقرار الأخير في أسعار النفط إلى تحسن الوضع المالي لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي والاتجاه نحو الاستثمار في القطاعات غير النفطية، ومن المرجح أن تبلغ قيمة مشاريع التكرير والبنية التحتية في المنطقة 700 مليار دولار.

كما أن انتعاش قطاع العقارات سيدعم القطاع العقاري جميع الصناعات المتعلقة بالبناء وهي مؤشر على النشاط التجاري بشكل عام، وكان هذا القطاع مساهما رئيسيا في الانكماش الاقتصادي عام 2008.

وتوقع التقرير نموا صحيا للأرباح عبر القطاعات الدورية الرئيسية في المنطقة نظرا إلى تحسن الوضع الاقتصادي الكلي.

على ضوء النمو الذي ستحققه اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، فإن التقرير ركز على قطاعات مختارة ذات إمكانات هائلة للنمو، تشمل هذه القطاعات قطاع التجزئة وقطاع الخدمات المصرفية وقطاع العقارات والبناء وقطاع النقل والخدمات اللوجستية إضافة إلى قطاع الاتصالات.

وتم اختيار قطاع التجزئة على ضوء العوامل السكانية المواتية وارتفاع الدخل، كما ستحفز المبيعات عبر الإنترنت نمو هذا القطاع نظرا لزيادة انتشار الإنترنت واسلوب الحياة المتغيرة، ومن المتوقع أن تنمو أرباح هذا القطاع بنسبة 16.7 في المئة خلال العام 2013.

وحاليا يبلغ متوسط السعر على العائد لهذا القطاع 15.6 ضعفا بما يتماشى مع المتوسط التاريخي الذي بلغ 15.2 ضعفا بين عامي 2009 و2012، ومع ذلك يبقى هذا المعدل منخفضا كثيرا عن معدل الأسواق الناشئة التي تبلغ 24.3 ضعفا.

قطاع الاتصالات

تشكل الخصائص الديمغرافية المواتية والمعرفة التكنولوجية بين الشباب من السكان، عوامل أساسية في قيادة الطلب على خدمات البيانات ومن جهة أخرى سيؤدي ارتفاع الطلب على الأجهزة الذكية إلى مزيد من الطلب على هذه الخدمات.

وعلى ضوء ذلك من المتوقع أن تنمو أرباح هذا القطاع خلال العام 6.5 في المئة على أساس سنوي، كما من المتوقع أن يرتفع معدل الربح الموزع إلى السعر إلى 5.3 في المئة، أما لجهة التقييم الحالي فيبلغ معدل السعر على العائد المتداول 11.8 ضعفا أما معدل السعر إلى القيمة الدفترية فيبلغ 1.9 ضعف.

وبالرغم من هذا النمو المتوقع في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي إلا أن اقتصاداتها لا تزال تواجه العديد من التحديات مثل الاعتماد الكبير على النفط وعدم الاستقرار السياسي والتباطؤ الاقتصادي العالمي.

القطاع النفطي

من جهة ثانية استشرف تقرير اقتصادي متخصص النمو الاقتصادي الخليجي المستقبلي بحسب القطاعات الاقتصادية حتى عام 2015م وتظهر نتائج التقدير استمرار أهمية القطاع النفطي في تمثيل جزء يعتد به من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2013-2015م، وبحسب تقرير مؤسسة الخليج للاستثمار فإن الكويت تعتبر أكثر دول المجلس اعتمادا على القطاع النفطي إذ من المتوقع أن تبلغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 78 في المئة في عام 2015م مقارنة بمعدلاتها في الدول الأخرى بالمجلس المقدرة بحوالي 63 في المئة في المملكة، 66 في المئة في قطر، 61 في المئة في عمان، 52 في المئة في الإمارات، و41 في المئة في البحرين.

ويقود كل من قطاعي التعدين والصناعات التحويلية النمو في المملكة خلال عام 2013م بمعدل 9 في المئة لكل قطاع على حدة ويليهما قطاع التجارة والنقل عند نسبة نمو 7 في المئة، ومن المتوقع أن تحتفظ سوق الائتمان بوتيرتها الإيجابية على المدى القصير وأن تتعزز في الأمد المتوسط.

نظام أسعار الفائدة يظل ... معتدلاً

توقع التقرير أن يظل نظام أسعار الفائدة معتدلا خلال الفترة التي تتراوح بين المدى القصير والمدى المتوسط، كما نتوقع أن تتراوح عوائد السنة المالية 2013 إجمالا بين 3.5 في المئة و4.0 في المئة، ونوصي بالتزام جانب الحذر وتفادي ملاحقة السوق.

وفي ظل توقعات بارتفاع العائد على سندات الخزانة الأمريكية إلى ما يتراوح بين 2.2 في المئة و2.3 في المئة، ستثبت الأسواق الخليجية أنها جبهة دفاعية وقائية ممتازة بسبب المستوى المتدني لارتباطها التبادلي التاريخي مع سندات الخزانة الأمريكية.

وفيما يتعلق بفئات الائتمان المصنفة «AA/A» أي تلك الخاصة بدبي وقطر والمملكة، أصبح هناك تقارب شديد بين الفوارق الخاصة بالأسواق الناشئة وتلك التي تحمل درجات تصنيف مماثلة، فيما تبدو التقييمات عالية بعد انتعاشة قوية.